

السلطة والاستراتيجية قراءة في "النقرير الاستراتيجي العربي" (*)

مراجعة عبد الإله بلقزيز

يملك الفكر السياسي العربي المعاصر - الأكاديمي منه بصفة خاصة - أن يعلن الآن ميلاد خطابه الاستراتيجي : «النقرير الاستراتيجي العربي» الصادر عن «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام» هو الوثيقة الرسمية الدالة على ذلك، أو هو شهادة ميلاد ذلك الخطاب، بعد مخاض - في الكتابة السياسية - عسير، احتضنت وقائعه دوريات فكرية وسياسية عربية عديدة، كانت «السياسة الدولية» - مجلة المركز - واحدة من بين أبرزها.

ويملك الفكر السياسي ذاك أن يدّعي تأصيل النظر الاستراتيجي بعد أن كسب «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» الرهان، وواصل اصدار تقريره للعام الرابع على التوالي، محققاً أرادة التطوير والإغناء والتعميق. وبعد أن دخل الهاجس الاستراتيجي العقل السياسي العربي مثمرًا مؤثرين^(١) من مستوى أكاديمي رفيع.

(*) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام : النقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٨٨ - رئيس التحرير والمشرّف العام السيد ياسين؛ مدير المركز.

(١) هما «المؤتمر الاستراتيجي العربي» الأول الذي نظمته بعمان - في الفترة بين ١٥ و ١٧ سبتمبر ١٩٨٧ - «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام»، بالاشتراك مع «مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، والذي دارت أشغاله الفكرية حول موضوع: =

عديدة هي عناصر الاهمية التي نحسبها لـ «التقرير الاستراتيجي العربي» وفكرة اصداره. وعلى تعددها، نكتفي هنا بإبراز أهمها:

١ - تأسيس النظر السياسي العربي المعاصر على وعي استراتيجي^(١) بالظواهر السياسية المدروسة. ونعني بالوعي الاستراتيجي هنا القدرة المعرفية السياسية على إدراك العناصر والأبعاد المختلفة الحاكمة للظاهرة المدروسة، بصفتها عناصر بنيوية، مترابطة، متبادلة التأثير: وتجاوز النظر التجريبي المبسط الذي «يستنتج» المعرفة بالظاهرة - موضوع الدرس - من المشاهدة، التي عادة ما تتسم بأنها مشاهدة عازلة بين الظواهر أو بين عناصر الظاهرة الواحدة. فالبعد الاستراتيجي في هذا الوعي هو ذاك الذي تعكسه ارادة الشمول والتركيب في المعرفة. وهي ارادة يكشف عنها نصّ «التقرير الاستراتيجي العربي» في ميله إلى انتاج قراءة كلية تركيبية في لوحة المعطيات العامة - الموضوعية - التي يفترض أنها المؤشر المفسر للظاهرة، بحسبانها البيئة التي تنهل الظاهرة تلك مصادر وجودها منها.

هكذا تتمثل ظاهرة سياسية ما - في التقرير - من خلال استعراض تركيبي للعوامل الدولية والاقليمية والوطنية، وللعوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية والفكرية، وتأثيراتها المفترضة، بصورة تدخلنا دائرة الاقتناع بتعقد الظاهرة الانسانية المدروسة (الظاهرة السياسية)، وبالحاجة الى تطوير أدوات مقاربتها، والضرب صفحاً عن الزعم الايديولوجي ببساطة وسهولة تعاطي الشأن السياسي فكرياً. وهو الزعم الذي يتغذى منه «فكر» أحزابنا ودعاتنا من القيادات السياسية الرسمية والمعارضة.

٢ - تجاوز «المعرفة» الاعلامية - الصحفية - وهي المادة الغالبة في المعرفة السياسية العربية المعاصرة - التي يحكمها الوصف والتقرير، و«الاستنتاج» على

= «النظام الاقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية». ثم «المؤتمر الاستراتيجي العربي» الثاني الذي نظمته المركز (= الاهرام) في القاهرة بين ٨ و ١٠ يناير ١٩٨٨، والذي انكب على مقارنة موضوع «النظام العربي في بيئة دولية متغيرة».

(٢) انظر تعريف الاستراتيجية في مقدمة السيد يسين لـ «التقرير الاستراتيجي العربي» ١٩٨٥.

قاعدة معطيات الظرفية Conjoncture الجارية، وبمعزل تام عن السياقات الأبعد من حدود الزمان المرئي، والأعمق من سطح المتحرك من الأحداث... إلخ، نحو نظام من النظر المعرفي مختلف، يعتمد التحليل بنوعيه الكمي والنوعي. أي نحو طريقة من النظر تتخطى محض استعراض المعطيات الى استنطاقها بعملية تحليل ترد الظاهرة المدروسة الى مكوناتها البنيوية، وتقرأ العلاقات النازمة بين العناصر تلك. وقد تعبر عنها بصورة تكميمية تريضية، أي بإدخالها في النسق الإحصائي الرياضي لتسهيل إدراكها إدراكاً «اختزالياً».. تركيبياً.

٣ - إدخال الاستشراف كبعد في التفكير السياسي العربي بحسبان أن تحليل العلاقات النازمة للظاهرة المدروسة (النظام الاقليمي العربي مثلاً)، وإدراك ميل متغيراتها، ونسبة التحول وإيقاعه في تلك المتغيرات والعناصر المحتمل دخولها وتدخلها في رسم أوضاع واتجاهات تلك الظاهرة، يسمح بإمكانية التنبؤ، أي استشراف ما عساها تكون عليه من أشكال وأوضاع. وهو ما يعني أن الاستشراف - كتقنية أو كاختيار في التفكير - يطابق الاستراتيجية بوصفها تمثلاً شاملاً - كمياً وكيفياً - للظاهرة، واحتمالات صيرورتها.

٤ - توفير مساحة لغوية ومنهجية مشتركة بين الكتابة السياسية الاكاديمية وبين الكتابة الصحفية. وفي نطاق ذلك تحرير الكتابة السياسية من رتابة اللغة النظرية المفهومية «الجافة» و«النخبوية» المتخصصة، وإدخالها نطاق التداول العام، ثم انقاذ الكتابة الصحفية من مباشرتها التوصيفية، ومن تقريريتها السطحية، ومن لفظها الانشائي، وتأسيسها على قواعد التحليل الرصين والنظر الشمولي التركيبي. أي اقتراح لون من الكتابة السياسية يحقق الموازنة المطلوبة بين الحاجة الى تدفق المعلومات - في صورتها الصحفية المتداولة، وفي جاذبية عرضها - وبين الحاجة الى ادراك تلك المعلومات ادراكاً لا وصفيّاً، أي ادراكاً فكرياً تحليلياً استراتيجياً تنتظم فيه (= المعلومات) بصيغة منظومية.

هذه - في اختصار شديد - بعض أبرز العناصر التي تؤسس - وتبرر - أهمية «التقرير الاستراتيجي العربي»، وتدل على مكانته في حقل الانتاج الفكري السياسي العربي المعاصر.

لن نُنْغى - في هذه المقالة - بعرض «التقرير...» أو قراءته من منظور نقدي، أو مساجلته في بعض ما أثاره وعالجه من قضايا وموضوعات، وإنما سنكتفي بالتساؤل عن موضوعة محددة فيه. أو عن الكيفية التي بها أثّرت وعولجت في نص التقرير سواء في صورة صريحة أو ضمنية. يتعلق الامر بالتساؤل عن مفهوم السلطة في «التقرير...» وعن الكيفية التي يتمثل بها «التقرير...» السلطة في العالم العربي، وعن علاقة هذه السلطة بالتفكير الاستراتيجي، والتخطيط الاستراتيجي.

حول مفهوم السلطة في «التقرير الاستراتيجي العربي»

هل هناك مفهوم محدد للسلطة في «التقرير الاستراتيجي العربي». هل نعثر عليه صريحاً في تحديده النظري، أم نحتاج إلى استخراجه بعملية تحليل واستنتاج نظريين؟

ليس ثمة - في نص التقرير - تحديد نظري لمفهوم السلطة. غير أن هناك تعريفاً له في النص. وهو تعريف يتناسك في استعمالاته - معنى السلطة، مما يفيد أنه مفهوم مستوعى من قبل فريق العمل والمحرفين.

ماذا نعني بالسلطة؟ هل الأجهزة والمؤسسات السياسية - وغير السياسية - التي تمتلكها وتتحكم بها قوى ونخب ومجموعات محددة، لتمارس بواسطتها النفوذ والغلبة؟ لكن هذا يفيد معنى الدولة، هذه التي تنتمي حكماً - الى / وتحدد في «حقل البنيات» Champ des structures. فكيف نميز السلطة عن هذا المعنى؟

السلطة كما يعرفها أحد فقهاء النظرية السياسية المعاصرين - هي «قدرة

طبقة اجتماعية على تحقيق مصالحها الموضوعية النوعية^(٣) وهي قدرة قد تسخر لها جهاز الدولة أو غيره من الأدوات (البنيات). انها (= السلطة) تنتمي إلى، وتتحدد في حقل مختلف هو «حقل الممارسات» Champ des pratiques^(٤)، حقل الصراعات الاجتماعية المختلفة.

لنحتفظ بهذا المعنى الحصري للسلطة، ولنحاول التأمل في نص «التقرير...» ومدى ما يبلغه مفهومه للسلطة من تقاطع أو اختلاف مع هذا المفهوم النظري المرجعي الذي نستند إليه في قراءتنا «التقرير...»

* *

في عرضه لثوابت ومتغيرات النظام الدولي والاقليمي والوطني، والتفاعلات الجارية في بيئة كل نظام، وعلاقة كل من النظم بالآخر، يكمن مفهوم كامل للسلطة في «التقرير الاستراتيجي العربي»، وللآليات التي تصنعها. انه يعيها:

* - من حيث هي تركز إلى بني.

* - ومن حيث هي فاعلية وأداء.

١ - فمن حيث هي ممارسة تنغى تحقيق الغلبة والنفوذ ودعم الموقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يوجد فيه - أو يتطلع إليه - ممارستها «فرداً» كان أم طبقة أم تكتلاً من الفئات، تحتاج (= السلطة) إلى بنيات وأدوات وأجهزة، بها (أو بواسطتها) تجري عملية ممارسة السلطة، أي تحقيق السيطرة. إن هذه الادوات تنحل - في النهاية - إلى أداة رئيسية، (وتتفرع عنها) هي الدولة. تصبح السلطة هنا - حكماً - سلطة الدولة. ويجري تمثيل السيطرة - بوصفها هدف كل سلطة - كحvisلة لتشغيل أدوات (= أجهزة) الدولة: الجهاز الإعلامي والاقتصادي والأمني في الداخل لفرض الهيمنة وتثبيت

(٣) Nicos Poulantzas: «Pouvoir politique et classes sociales» Paris - Maspero. Tome I P. 107, 1980.

(٤) راجع التمييز الذي يقيمه پولانتزاس بين حقل البنيات وحقل الممارسات في المصدر السابق ص: ١٠١.

الاستقرار، والجهاز العسكري والاقتصادي في الخارج لفرض الإخضاع وتحقيق النفوذ الاقليمي والدولي.

على امتداد «التقرير...» يواجهنا هذا التصور الاداتي للسلطة، الذي يقيم تماهياً بين السلطة والدولة، أو قل الذي ينظر الى السلطة كحصيلة لاشتغال أجهزة الدولة: الاقتصادية والسياسية والايديولوجية. فإذا كان ادراك الظاهرة السياسية (الأمن القومي مثلاً) يتطلب تشخيص العوامل الدولية والاقليمية الفاعلة سلباً (الحروب والتوترات) وإيجاباً (التعاون وحسن الجوار)، فإن معرفة ذلك تتوقف على معرفة أداء الدولة أو الدول أي - في النهاية - معرفة كيفية اشتغال الاجهزة المختلفة للدولة / الدول^(٥). ونفس الشيء يقال عن ادراك الوضع داخل النظام الاقليمي العربي، الذي يفترض متابعة نشاط مؤسسات النظام العربي، وأجهزة دوله (مكوناته)، وعن ادراك الوضع داخل كل قطر، الذي يستدعي أيضاً متابعة عمل أجهزة الدولة.

إن السلطة - في هذا المنظور الذي يعرضه التقرير - هي سلطة الدولة (في المحيط الوطني والقومي والاقليمي والدولي). لذلك غابت كثيراً في عرض «التقرير» (أو على الأقل ضعف حضور) مراقبة نشاط وحركة منظومات من السلطة غير دولية (= تحت دولية أو فوق دولية). ولم يكن ينظر إليها - كما في حالة الشركات متعددة الجنسيات - إلا بوصفها شكلاً آخر من عمل الدول لتحقيق مبدأ السلطة: السيطرة. وذلك على الرغم من الاستقلال البنوي - الهيكلي والوظيفي لعملها السلطوي عن الدولة / الدول.

٢ - ليست السلطة - في منظور «التقرير...» مجرد بني ومؤسسات، وإنما هي - فضلاً عن ارتكازها الى تلك البنى - فاعلية ونمط من الاداء. أو قل - للدقة - أنها هذه المؤسسات والبنى في حالة اشتغال. والتساؤل عن السلطة كممارسة - أو كأداء للدولة وتصريف لارادتها وقوتها - هو، في «التقرير...»

(٥) هذا هو موضوع القسم المتعلق بالنظام الدولي والاقليمي في «التقرير الاستراتيجي العربي» في أعداة الاربعة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨.

تساؤل عن كيفية ادارتها للعلاقة بمختلف القوى الداخلية والخارجية، وغط تفاعلها معها واستجاباتها لها. ذلك أن السلطة تتحدد - هنا - بصفاتها ذلك الفضاء الكلي الذي تنعقد فيه تأثيرات العوامل الخارجية (أي التي تقع خارج نطاق السلطة في حد ذاتها) لتمارس (= نغني التأثيرات) - بهذا القدر أو ذاك - دور تشكيل تلك السلطة، وتقرير حدود قوتها، واتجاهات نفوذها.

(أ) - تتمثل الفواعل الأساسية المتحركة في تبين السلطة العربية وتحديد قدرتها، في فواعل داخلية وفواعل خارجية. وهي - في مجموعها - كناية عن قوى ذات قدرة على ممارسة الضغط المستمر: قوى سياسية وعسكرية واقتصادية. يُجمل التقرير هذه القوى - على الصعيد الخارجي -^(٦) في قوى النظام الدولي، والعظميين فيه بصورة خاصة. وفي التجمعات الاقليمية الدولية الكبرى كالمجموعة الاقتصادية الاوروبية، وفي القوى الاقليمية المجاورة جغرافياً للمنطقة العربية، والتي تمارس لوناً من ألوان الضغط على الوطن العربي، مثل اسرائيل وايران واثيوبيا وتشاد وغيرها. كما يجملها - على الصعيد الداخلي -^(٧) في القوى الحزبية المعارضة، وخصوصاً منها المحجوبة عن الشرعية، وبصورة أخص جماعات العنف السياسي، وفي جماعات المصالح، والاقليات... الخ.

(ب) - تتشكل ملامح السلطة في العالم العربي تحت تأثير العوامل المشار إليها أعلاه بصفاتها مصادر للضغط. إن السلطة - سلطة الدولة - تكون مدفوعة، في تنظيم عملية الهيمنة داخلياً، وفي تحقيق قدر من الاستقلال خارجياً إلى تنظيم علاقتها بمحيط المؤثرات تلك، وتأمين نوع من الحصانة والاستقرار للوجود الذاتي. إن الدولة - أداة ممارسة السلطة - تتحدد لا بذاتها، وإنما في علاقتها بذلك المحيط: إنها جزء صغير من التوازن الاقليمي المحكوم بمعادلات

(٦) انظر القسم المتعلق بالنظام الدولي والاقليمي في «التقرير الاستراتيجي العربي» ١٩٨٨ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الاهرام - القاهرة ١٩٨٩ - ص ٣٥ - ٢٥٧.

(٧) انظر القسم المتعلق بالنظام الاقليمي العربي، والقسم المتعلق بجمهورية مصر العربية. المصدر السابق.

سياسية وعسكرية دقيقة، محكوم هو الآخر بتوازن دولي أشمل وأدق. وهي فضاء لانعكاس تناقضات المجتمع المختلفة. إنها محكومة بالعيش في محيط ينتظمه قانون النزاع (النزاع الدولي والنزاعات الاقليمية التي هي جزء من تفاصيل مشهدها الدموي)، ومحكومة بـ «الانفتاح» على تناقضات المجتمع لاستيعابها.

لقد حدّد «التقرير الاستراتيجي» أنواع الضغوط التي تتعرض لها الدولة في العالم العربي والتي تتدخل - حسب قراءتنا - في تشكيل (وتأسيس) ممارسة السلطة في خمسة رئيسية هي:

- الضغوط الخارجية، وأهمها الضغوط الاقتصادية والعسكرية^(٨)، التي كان وراءها ارتهان الاقتصادات العربية بالمؤسسات المالية الاجنبية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للانشاء والتعمير)، وتعرض العالم العربي للخطر الصهيوني الضاغط على أمنه ومصيره باستمرار، فضلاً عن أخطار التفكك فيه (كما في حالة لبنان) بنتيجة تأثير قوى خارجية، على رأسها اسرائيل.

- الضغوط الاقتصادية - الاجتماعية^(٩): والتي تمثل مصدرها الحاجات التنموية المستمرة، خصوصاً بعد بدء انحسار الحقبة النفطية. كما تمثلها المطالب الاجتماعية المتعاظمة بإعادة توزيع الثروة.

- الضغوط من أجل الاصلاح^(١٠) السياسي: ولخصها الضغط من أجل ديمقراطية السلطة، وإقامة الحكم على قواعد القانون والمشاركة السياسية.

- الضغوط الايديولوجية^(١١): ويمثلها تصاعد قوى الرفض الايديولوجي لعقيدة الدولة أو منواليتها، ومن ذاك ضغط جماعات «الاسلام السياسي» الرافضة.

(٨) المصدر السابق ص ص ٢٩٨ - ٣٠٠.

(٩) م.س.ص: ٣٠٠.

(١٠) م.س.ص ٣٠٠ - ٣٠١.

(١١) م.س.ص: ٣٠١ - ٣٠٢.

- ضغوط الأقليات^(١٢): سواء الاثنية أو الدينية كما في السودان ولبنان والعراق وغيرها.

إن السلطة - في الحالة العربية - هي إدارة مختلف هذه الضغوط والتناقضات، والمطالب، والاستجابة لتحدياتها بواسطة أداة هي الدولة، وذلك بهدف تأمين السيطرة في جانبيها الأساسيين: الداخلي، بنزع فتيل الصراع والمعارضة العنيفة - وربما السلمية أيضاً - وتحقيق الغلبة. والخارجي، بتحقيق قدر من الاستقلال، الذي هو المعادل الموضوعي لامتلاك السلطة ذاتها.

ولكن، كيف تتحول تلك الضغوط - وهي مطالب في الأصل - الى عبء على الدولة، بحيث تجبرها على «ادخال تغييرات جوهرية على هيكل السلطة...؟» يجيب «التقرير...» قائلاً: «... فالدولة باعتبارها «مجال مؤسسات السلطة في المجتمع» يكون مطلوباً منها باستمرار التعامل مع المطالب المختلفة القادمة من البيئتين الداخلية والخارجية وتمثل مهمة التعامل مع هذه المطالب جزءاً لا ينفصل من أداء الدولة لوظائفها. غير أن المطالب التي تتعرض لها الدولة يمكن اعتبارها ضغوطاً فقط عندما تتجه الى تحدي القيم الجوهرية للدولة والنظامين السياسي والاجتماعي، وكذلك تحدي علاقات القوى الحاكمة لشبكة العلاقات الاجتماعية والسياسية^(١٣).

(ج) - تنتج الدولة - في سياق ادارتها للعلاقة بقوى الضغط الخارجية والمحلية: السياسية والاقتصادية والعسكرية - ممارسات وأفعالاً سياسية معاكسة، تنتظم جميعها - بحسب «التقرير...» - في أشكال أو أنماط ثلاثة هي:

* التكيف: وفيه تميل الدولة إلى إحداث بعض التعديلات في هيكل السلطة، وفي العلاقة بين المجتمع والدولة. إن استراتيجيتها هنا «لا تشمل بشكل أساسي على سعي الدولة لتصفية مصادر الضغط - خاصة الداخلية منها -

(١٢) م.س. ص: ٣٠٢.

(١٣) م.س. ص: ٢٩٨.

وإنما أساساً العمل لاستيعاب هذه القوى ودمجها في بنية الدولة، ودفعها للعمل لإصلاح النظام من داخله وليس العمل على هدمه أو تغييره من خارجه»^(١٤).
وتقدم تونس - مع حكم الرئيس بنعلي - مثلاً عن هذا النمط من الاستجابة لضغط المعارضة الداخلية.

* - المناورة: وفيه تميل استراتيجية الدولة إلى الإقدام على جملة من الاجراءات التي «تستهدف تخفيف الضغوط مع تجنب إدخال تغييرات جوهرية على الهياكل والسياسات القائمة، أو التوصل لمساومات وحلول وسطية مع قوى المعارضة»^(١٥). وقد أدرج «التقرير...» ليبيا وسورية واليمن الجنوبي مثلاً على هذا النمط من الاستجابة.

* - المقاومة: وفي هذا النمط المتشدد من الاستجابة «لا تكون الدولة مستعدة لإدخال أي تعديل مهم لأعلى هياكل الدولة ولأعلى السياسات العامة، بحيث تبدو شديدة التمسك بالهياكل والسياسات القائمة»^(١٦)، وتعد السودان - في نظر «التقرير...» - مثلاً على ذلك. وهذا قبل الانقلاب الأخير هناك.

علام ينطوي مفهوم «التقرير الاستراتيجي العربي» للسلطة اجمالاً، وللسلطة في العالم العربي على وجه الخصوص، من دلالات؟

إنه ينطوي على دالتين أساسيتين:

أولهما: عدم تحرره من التصور الأدائي، الذي يربط السلطة بالدولة ويختزلها إلى سلطة الدولة مقيماً التماهي بين حقل البنيات وحقل الممارسات. وعلى الرغم من بعض الاستثناء الذي مثله حديث «التقرير...» عن الصحافة وعن جماعات «الاسلام السياسي» وجماعات المصالح بصفتها قوى ضاغطة، تمتلك قسماً من السلطة، وتمارس التأثير على معادلات الحكم، وعلى بعض هياكله، إلا

(١٤) م.س.م. ص: ٣٣٧.

(١٥) م.س.م. ص: ٣٣٧.

(١٦) م.س.م. ص: ٣٣٨.

أن الخط العام في «التقرير...» كان الحديث عن الارتباط العضوي بين السلطة والدولة^(١٧)، مع نزعها عن المجتمع.

ومع ذلك، فإننا نجد سبباً كافياً لتبرير ذلك الربط، وهو أن «التقرير الاستراتيجي العربي» لم يكن معنياً بالحديث عن السلطة، وإنما عن الدولة في العالم العربي، الأمر الذي رتب عليه أن ينظر إليها من زاوية ممارستها للسلطة، وأبقى الحديث عن هذه الأخيرة مرتبطاً - في الحدود الأقصى - بالحديث عن الدولة.

أما ثانيهما فهي افتراضه - الضمني والصريح - بوجود استراتيجية ووعي استراتيجي في السلوك السياسي للدول العربية. والشاهد على ذلك قراءة أنماط استجابة الدولة في العالم العربي للضغوط المفروضة عليها، بصفتها استراتيجية متكاملة لامتناع واستيعاب تلك الضغوط، أو الحد من تأثيراتها، أو حتى الالتفاف عليها، وليس مجرد ردود فعل - سياسية واقتصادية - على مطالب تفرض نفسها!

نعثر على نفس هذا التقدير بوجود استراتيجية في السلوك السياسي للدولة في العالم العربي، حين يتناول «التقرير...» جمهورية مصر العربية، وخصوصاً سياستها الخارجية^(١٨). فعلى الرغم من أن التقرير يعترف بأن «إحداث قفزة نوعية في مسار السياسة الخارجية المصرية تتجاوز ما تم أصبح يحتاج إلى إحداث تغيير ملموس في قدرات مصر الداخلية، وبالذات على صعيد حل أو على الأقل إحداث تقدم في حل مشكلتها الاقتصادية الخانقة»^(١٩) إلا أن التقرير لا يخفي

(١٧) لتذكر تعريفاً للدولة ورد في «التقرير...» وأشرنا إليه في المتن. إن الدولة «باعتبارها» مجال مؤسسات السلطة في المجتمع» م.س. ص: ٢٩٨.

(١٨) يتناول القسم الثالث من الباب المتعلق بمصر في «التقرير الاستراتيجي العربي» السياسة الخارجية لمصر، متتبعاً فيها على التوالي علاقات: مصر والوطن العربي - مصر والصراع العربي - الاسرائيلي - مصر وأفريقيا - مصر والعالم الثالث - مصر وأوروبا - مصر والدولتان العظميان. ص ص ٦٣٧ - ٦٧٣.

(١٩) م.س. ص: ٦٧٢.

نجاحات السياسة الخارجية المصرية وكفاءة ادارتها^(٢٠)، وهي كلها محسوبة على وجود استراتيجيا لدى الدولة المصرية وأجهزة صنع القرار^(٢١).

وربما كان من الضروري - أولاً وآخرأ - التساؤل في ما إذا كان جائزاً تعريف مفهوم الاستراتيجية، وتوصيف السلوك السياسي لدولة ما به، فيما هي تعجز عن الاستقلال بإرادتها السياسية والاقتصادية، وتتحكم العلاقات الخارجية، بمصيرها الراهن على الأقل، أي في ما إرادتها مرتنهة، وقدرتها على التصرف في شؤونها وتنظيم مواردها محدودة؟!

(٢٠) م.س. ص: ٦٣٦ و٦٧٢.

(٢١) ربما كان الأولى بـ «التقرير الاستراتيجي العربي» أن يلتزم اشارته (ص ٦٧٢) بأن الدبلوماسية المصرية لم تنجح إلا بسبب وجود مناخ دولي ملائم، وأن يوطد ربط حركة السياسة الخارجية المصرية بمتغيرات المناخ.